

المحاضرة الأولى بعنوان مفهوم الدفاع الاجتماعي و أهدافه ومبادئه

أولاً : مفهوم الدفاع الاجتماعي

للدفاع الاجتماعي مفهومان:

- ١ - ما يؤدي اليه اللفظ بصورة مباشرة وهو مجرد الحماية ضد الاجرام وهو الاقدم تاريخياً .
- ٢- وهو المفهوم الحديث الذي يقوم علي اساس مكافحة الاجرام والانحراف من خلال التركيز على الفرد والعناية بشخصيته والتعرف على اسباب ودوافع انحرافه والعمل على علاجه.

تعددت المفاهيم الحديثة التي تناولت الدفاع الاجتماعي ومنها :

التعريف الاول : اجراءات للدفاع عن المجتمع بمواجهة الظروف التي تغري الاقدام على الجريمة والقضاء على تأثيرها ، الى جانب الدفاع عن الفرد الذي أجرم بتأهيله حتى لا يعود الى الاجرام ، ودفاعاً عن الفرد اذا تحول الى ضحية للجريمة ورعايته.

الدفاع الاجتماعي هو السياسة الاجتماعية المرتكزة علي المنهج العلمي في دراسة الجريمة والمجرم من كافة الجوانب بهدف وقاية الانسان من الانزلاق في الانحراف وحماية المجتمع من الاجرام ز

والملاحظ حول هذا التعريف:

- ١- أنه يوضح أن الدفاع الاجتماعي اجراءات لمواجهة الظروف المجتمعية التي تغري الافراد للإقدام على الجريمة من ناحية تأكيداً على الاجراءات الوقائية التي يمكن أن تتبع في هذا المجال .
- ٢ - وان اجراءات الدفاع تتضمن الدفاع عن الفرد الذي وقع فريسة أو ضحية لجريمة من الجرائم والعمل على رعايته انطلاقاً من التأكيد على حماية ضحايا الجريمة وفي ذلك تأكيد على الاجراءات العلاجية التي يمكن أن يتبناها المجتمع اعتبار أن السلوك الاجرامي عبارة عن مرض اجتماعي يجب علاجه .

و أيضاً يلاحظ على هذا التعريف:

أنه ركز على أن الدفاع الاجتماعي يعني السياسة الاجتماعية المرتبطة بدراسة الجريمة والمجرم على اساس المنهج العلمي باعتباره قرارات صادرة عن الجهات المختصة تحدد الاهداف – الاساليب – الاتجاهات التي تتبع لتحقيق الاهداف .

و أن هدف الدفاع الاجتماعي هو وقاية الانسان حتى لا ينحرف الى الانحراف وفي نفس الوقت حماية المجتمع من المجرمين من خلال التدابير المجتمعية التي تتخذ لتحقيق تلك الاهداف .

وفي النهاية نخلص الى تعريف اجرائى للدفاع الاجتماعى :

- هو أنه مجموعة الاجراءات والتدابير الوقائية والعلاجية والتنموية ، التي تمثل جزءاً من السياسة الاجتماعية في المجتمع على اعتبار أن الدفاع الاجتماعى أحد مجالات الرعاية الاجتماعية .
- تس تهدف تلك الاجراءات مواجهة الظروف التي تعزي أفراد المجتمع بالإقدام على الجريمة والانحراف ، وتأهيل الفرد الذي أجرم حتى لا يعود للإجرام .
- يستفيد من خدماته فئات متعددة لكل منها أساليب رعاية خاصة ومن هذه الفئات (ضحايا الجريمة – الاحداث – مدمني المخدرات والمسكرات _ المحكوم عليهم والمفرج عنهم – المتسولين)
- تقدم خدمات الدفاع الاجتماعى للفئات المستفيدة من خلال مؤسسات سواء كانت أهلية أو حكومية

أهمية الدفاع الاجتماعى:

- يمثل الدفاع الاجتماعى أحد مجالات الممارسة المهنية الذي تتعاون بها مهنة الخدمة الاجتماعية مع غيرها من المهن لتوفير رعاية متكاملة .
- يقدم تلك الخدمات مهنيون متخصصون معدون لتقديم الخدمات في هذا المجال ويمثل الاخصائى الاجتماعى أحد التخصصات العاملة فيه .
- يلتزم الممارسون بأسس عامة ترتكز عليها سياسة الدفاع الاجتماعى ومبادئ توجه الممارسة في المؤسسات المتعددة المسؤولة عن تقديم الخدمات .
- تتفق فلسفة و أساليب الدفاع الاجتماعى مع ايكولوجية المجتمع ،فهي ليست واحدة في كل المجتمعات بل انه بالرغم من أن كل المجتمعات تسعى لتوفير خدمات الدفاع الاجتماعى لمواطنيها الا أن فلسفته و أساليبه تتمشي مع أ أيديولوجية الذي تطبق فيه .

ثانياً : أهداف الدفاع الاجتماعى:

- أهداف الدفاع الاجتماعى:
- يقصد بالاهداف الفعاليات التي يسعى المجتمع لتحقيقها .
- وللدفاع الاجتماعى هدفين أساسيين:
- هدف انساني : يقوم على فكرة العناية بدراسة الشخص المنحرف والمجرم .
- هدف اجتماعى : هو مكافحة الاجرام عامة فالدفاع الاجتماعى، اذ يتناول الجريمة على أنها ظاهرة تحتاج الى التفكير وبالتالي فان الاسلوب العلمى الواجب اتباعه هو التعامل مع الجريمة والمجرم معا .

ويمكن تحقيق هذين الهدفين من خلال عدة أهداف اجرائية:

- 1- وضع القواعد الاسس لتنفيذ السياسة العامة لرعاية الفئات التي توجه اليها برامج الدفاع الاجتماعى.

- ٢- تفسير ظاهرة الجريمة في المجتمع والتعرف على حجمها ومدى انتشارها وخصائصها وخصائص
المجرمين والمنحرفين ودوافعهم للانحراف .
- ٣- تأمين المجتمع ضد ظاهرة الاجرام والانحراف .

ثالثا: مبادئ الدفاع الاجتماعي

المبدأ : هو قاعدة اساسية له صفة العمومية يصل اليها الانسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق، أو باستعمال الطرق العلمية كالتجريب والقياس .

ومن أهم تلك المبادئ :

المبدأ الأول : اعتبار الكفاح ضد ظاهرة الاجرام من الواجبات الاساسية التي تقع مسئوليتها على عاتق المجتمع

المبدأ الثاني: اعتبار القانون الجنائي احد الوسائل المهمة التي يجب ان يلجأ اليها المجتمع في كفاحه ضد ظاهرة الاجرام .

ويجب أن يرتكز القانون الجنائي على مجموعة من المبادئ الفرعية التالية:

حماية المجتمع – التقيد بمبدأ الحرية الشخصية والشرعية التي تقوم علي قاعدة لا جريمة ولا عقوبة الا بنص قانوني - اختيار أنسب التدابير التي توقع على المنحرف : اصلاح المحكوم وتأهيله وإعادة مع المجتمع مع الاسوياء .

المبدأ الثالث : أن تؤسس تدابير الدفاع الاجتماعي على دراسات وحقائق علمية متعمقة بموضوعية ودون تحيز ، الى جانب الاعتماد على الهيئات الفنية المتخصصة والافراد المدربين والقادرين على القيام بواجباتهم في هذا المجال..

المبدأ الرابع : المتابعة المستمرة لتدابير الدفاع الاجتماعي في المجتمع لتطويرها بما يتماشى مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع والتي لها تأثير بلا شك على أسباب ودوافع وانماط الجرائم والانحراف من فترة الى أخرى داخل المجتمع .

الاسس التي تركز عليها سياسة الدفاع الاجتماعي في مصر

دستور مصر الدائم ١٩٧١

- مبادئ الدفاع الاجتماعي في الدستور المصري
- الاسس والمرتكزات في سياسة الدفاع الاجتماعي

مبادئ الدفاع الاجتماعي في الدستور المصري

- ✓ التضامن الاجتماعي هو الدعاة الاساسية في المجتمع
- ✓ الاسرة هي اساس المجتمع وقوامها الدين والاخلاق والوطنية
- ✓ تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة وترعى النشئ والشباب
- ✓ يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق وحمائتها والتمكين للتقاليد المصرية ومراعاة الآداب العامة
- ✓ تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية
- ✓ الحفاظ على كرامة الانسان أيا كان (متهم -سجين)
- ✓ ي اعتداء يطول الحقوق والحيات الشخصية والحريات العامة لا يسقط بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضا لمن يعتدى عليه
- ✓ تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته يكفل الحقوق والحريات
- ✓ تستمد العقوبات من القانون ويلزمها قرار أو حكم قضائي
- ✓ المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية
- ✓ التقاضي حق مضمون ومكفول للناس
- ✓ يسهم الشعب في اقامة العدالة

الدفاع الاجتماعي هو اذن مجموعة من المبادئ والقواعد تستهدف الدفاع عن المجتمع ككل وعن أفراد، لإزالة أسباب القصور.

ما هي الاعتبارات الواجب اتباعها لضمان نجاح سياسة الدفاع الاجتماعي؟

عوامل انجاح السياسة الاجتماعية

- المرونة والقدرة على التجاوب مع الظروف والاهداف والاحتياجات
- دعم العمل المشترك بين أجهزة الدولة ودمج سياسة الدفاع الاجتماعي مع خطط التنمية بالدولة
- جمع المعلومات وتوفير البيانات لتصميم سياسة الدفاع و اعداد الدليل للعمل والتطبيق
- نتيجة لعدم فعالية الاجراءات، لا بد من التركيز على السياسة الوقائية

أسس وركائز سياسة الدفاع الاجتماعي في المجتمع المصري

- التمسك بالقيم الروحية والدينية والاخلاقية وحماية الاسرة من التفكك، وترجمة هذه المبادئ السامية في الدستور الى خطط تنفيذية وبرامج عملية
- تشجيع الدراسات الميدانية والبحث العلمي ومداومة الارتباط بحقائق التقدم والتنسيق بين جهود الدولة و الإنفاق
- تدريب العناصر البشرية في مجالات الدفاع وتوفير الضمانات لمستقبله وحمائته
- دعم دور الجهود الشعبية ومؤسسات الخدمة الاجتماعية التطوعية وتزويدها بالمعونات والخبرات
- تفعيل دور الاعلام في مجالات الدفاع من خلال وضع برامج هادفة وتوجيهية للمواطنين وحثهم على تحمل المسؤولية
- النظر للقضاء و أجهزة العدالة كجزء لا يتجزأ من جهود السياسة الدفاع الاجتماعي
- التركيز في سياسة الاصلاح العقابي على تأهيل المذنب واعادته عضوا فعالا في المجتمع وتوفير الرعاية لأسرته والنظري نظام السجون

- أهمية التشريع ووضعه في حيز التطبيق لوقاية
- العمل هو الدعامة الأساسية في بناء المجتمع وعلية فالدولة تتحمل مسؤولية توفير فرص العمل للشباب
- التعاون الدولي في مجالات الدفاع الاجتماعي والتعرف على التجارب العالمية

الهيئات التنظيمية ومؤسسات الدفاع الاجتماعي في مصر

تعريف المؤسسة الاجتماعية:

هي نسق اجتماعي له بناء ووظيفة بينه وبين البيئة المحيطة به تفاعل لتحقيق أهداف محددة للنسق وللبيئة.

المكونات الأساسية للمؤسسة الاجتماعية



خصائص المؤسسات الاجتماعية

- لها نظام أساسي ولوائح تنظيمية تحدد سياساتها وتمويلها
- أن يكون لها هدف ومهمة أساسية وهي انتاج الخدمات للمواطنين لتحقيق التكافل الاجتماعي
- لها جهاز اداري متكامل لممارسة التدخل المهني
- رعاية الهيئات للمواطنين
- لها مكان لممارسة خدماتها للمستفيدين منها
- تتسم بالمرونة والديناميكية وحرية الحركة حسب احتياجات العملاء والتغيرات المجتمعية
- مؤسسات غير ربحية أو تجارية هدفها الرعاية الاجتماعية تربويا وتأهليا وتشغيليا

تصنيف مؤسسات الدفاع الاجتماعي

- ١ - تصنيف المؤسسات وفق تبعيتها: حكومية و أهلية
- ٢ - تصنيف وفقا لنوعية الفئات المستفيدة
- ٣ - تصنيف حسب المستوى الجغرافي (نطاق العمل)

١ - تصنيف المؤسسات وفق تبعيتها

- مؤسسات حكومية: الادارة العامة للدفاع الاجتماعي وفروعها
- أهلية: الجمعية المصرية وفروعها

٢ - تصنيف وفقا لنوعية الفئات المستفيدة تصنيف المؤسسة الاجتماعية

- مؤسسات رعاية الاحداث
- رعاية المحكوم عليهم والمفرج عنهم
- رعاية ضحايا الجريم
- رعاية المتسولين
- حماية المرأة
- رعاية مدمني المخدرات

٣- تصنيف حسب المستوى الجغرافي (نطاق العمل)

- مؤسسات على المستوى العالمي (الامم المتحدة)
- على المستوى الاقليمي (المنظمة العربية)
- على المستوى القومي (المركزي الجمعية المصرية العليا)
- على المستوى المحلي (المحافظات والبلديات الفرعية)